المجلس يستأنف جلساته اليوم ويناقش الخطاب الأميري ويشكل لجان التحقيق و«المؤقتة»

الغانم: تسلمت طلباً لعقد جلسة خاصة لمناقشة حادث دهس المواطن السبيعي

مرزوق الغانم متحدثاً للصحافيين

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن المجلس سيستانف جلساته اليوم بعد تلاوة مراسيم تشكيل الحكومة وأداء الوزراء لليمين الدستورية، كاشفاً عن تسلمه طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة تداعيات حادث دهس المغفور له بإذن الله المواطن سعد السبيعي.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس "غداً" "اليوم" "إن شاء الله يستأنف المجلس جلساته وأول بند سيكون طبعا تلاوة مراسيم تشكيل الحكومة ومن ثم قسم الحكومة، وبعد ذلك سنبدأ في بنود جدول الأعمال".

وأضاف الغانم "اليوم "أمس" تسلمت طلب عقد جلسة خاصة مقدما من النائب الدكتور عبد الكريم الكندري وتسعة نواب آخرين لعقد جلسة خاصة يوم الخميس 9 يناير لمناقشة حادث الدهس الذي تعرض له المغفور له بإذن الله المواطن سعد السبيعي وكل ما يتعلق بذلك من تداعيات".

وبين أن" الطلب تسلمته مكتمل الأركان الدستورية واللائحية وبالتالي سيخصص هذا اليوم ما لم يكن هناك اتفاق بين مقدمي الطلب أو موافقتهم مع أعضاء المجلس أن يكون بشكل آخر على هامش جلسة أو تخصيص جزء من إحدى الجلسات".

يعقد مجلس الامة جلسته العادية اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء لمناقشة البنود المدرجة على جدول اعماله وأبرزها النظر في طلبات تشكيل اللجان البرلمانية المؤقتة ولجان التحقيق والخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الـ15 للمجلس.

ويستهل المجلس أعمال جلسته بأداء الوزراء من غير أعضاء مجلس الامة اليمين الدستورية والتصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة يليها الانتقال الى طلبات تشكيل اللجان اذ من المقرر البت في تشكيلها ثم انتخاب اعضاء اللجان التي وافق المجلس عليها.

وينتقل المجلس بعدها الى طلبات رفع الحصانة لمناقشة تقريري لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن طلبي رفع الحصانة النيابية عن العضو احمد الفضل ثم التصويت عليهما يليه الخطاب الاميري للنظر في احالته الى لجنة اعداد مشروع الجواب على الخطاب الاميري البرلمانية.

ومن البنود المدرجة طلبات المناقشة المقدمة من الاعضاء احدها بشأن (قضية الشهادات المزورة وغير المعتمدة وغير المعترف بها) وآخر حول (سياسة الحكومة المتبعة نحو المقيمين بصورة غير قانونية) لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنهما وتبادل الرأي بصددهما.

وتتضمن طلبات المناقشة المقدمة من الاعضاء ايضا (شروط الاعلانات عن شغل الوظائف بالهيئات والمؤسسات العامة) و(تزوير وثائق الجنسية الكويتية وما يتعلق به ومعايير وتعريف بند الاعمال الجليلة الذي يتم تجنيس البعض بموجبه) لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنهما وتبادل الرأي بصددهما.

ويتضمن جدول الاعمال مشروعي قانونين احدهما بتعديل بعض احكام قانون العمل في القطاع الأهلي الذي اقره المجلس في المداولة الأولى وآخر بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون بشأن قانون تنظيم القضاء بالإضافة الى تقارير اللجان البرلمانية عن طلبات التحقيق وتقارير اللجان البرلمانية حول المشاريع او الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها.

ويشمل جدول الاعمال تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عما انتهت إليه اللجنة في صياغة المادة (12) من قانون تنظيم مهنة المحاماة امام المحاكم في ضوء التعديلات التي ادخلت عليها عند مناقشة مشروع القانون بتعديل بعض احكام هذا القانون.

وادرج على جدول اعمال الجلسة عدة تقارير للجنة الشؤون الخارجية البرلمانية احدها اتفاقية التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى مع أوكرانيا واتفاقية التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية مع المغرب واتفاقية حصانة وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الاوروبي في الكويت.

وكانت آخر جلسة عقدها المجلس 12 نوفمبر الماضي وشهدت مناقشة الاستجوابين الموجهين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السابق الشيخ خالد الجراح الصباح ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان السابقة الدكتورة جنان رمضان.

وتلا الجلسة تقدم سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء السابق في 14 نوفمبر الماضي الى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح باستقالة الحكومة.

وفي 19 نوفمبر الماضي صدر أمر أميري بتعيين سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة كما صدر الثلاثاء الماضي مرسوم أميري بتشكيل وزراء الحكومة الجديدة.

وبناء على ذلك أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم الثلاثاء الماضي انه بصدد توجيه الدعوة لاستئناف جلسات مجلس الامة ابتداء من ال 24 من ديسمبر الجاري مؤكدا تعاونه مع الحكومة وفقا للمادة (50) من الدستور في إطار الدستور وقوانين الدولة.

أشاد بقرار الصالح بتشكيل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع

الهبيدة: ضرورة بذل أقصى الجهود لإظهار الحقيقة في حادثة وفاة الظفيري

راشد الهبيدة

دعا النائب السابق راشد الهبيدة كل الجهات المعنية، إلى بذل أقصى جهودها من أجل إظهار الحقيقة في وفاة المواطن أحمد الظفيري، لدى احتجازه بإحدى الإدارات الأمنية.

وأشاد الهبيدة بالقرار الذي اتخذه نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أنس الصالح، بتشكيل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع، وكذلك قراره بإيقاف جميع من لهم علاقة بهذه القضية، حتى انتهاء التحقيقات وظهور نتائجها، وتوقيع العقوبات اللازمة على كل من يثبت تقصيره أو إخلاله بأداء واجباته المنوطة به، إذا أظهرت التحقيقات بالفعل وجود أي تقصير أو خلل.

وأكد الهبيدة أن لجنة التحقيق المشكلة برئاسة مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات اللواء حقوقي الدكتور فهد الدوسري، وعضوية عميد كلية الحقوق الدكتور فايز الظفيري، وأستاذ الطب الشرعي في كلية الطب الدكتور محمد الفوال، تبعث الطمأنينة في نفوس الجميع، فهم جميعا من الشخصيات الموثوقة وموضع التقدير من الجميع، منوها بشكل خاص بضم الدكتور فايز الظفيري إلى اللجنة، بما يملكه من خبرات علمية وأكاديمية كبيرة، مما يبرهن على أننا بإزاء تحقيق جاد ورغبة أكيدة في الوصول إلى الحقيقة.

أضاف أن الكويت دولة قانون، وقضاءها مشهود له بالعدالة والاستقلالية والنزاهة، ولن يضيع حق أي مواطن مادامت القضية بين أيد أمينة وهي السلطة القضائية الكفيلة بإنصاف أصحاب الحق، والانتصاف ممن تجاوز على القانون، أو ارتكب مخالفة توجب مساءلته ومعاقبته.

الكويت دولة قانون وقضاؤها مشهود له بالعدالة والاستقلالية والنزاهة

أضاف أن القضية أصبحت الآن قضية رأي عام، وتحظى باهتمام جميع المواطنين، ولذلك فليس مستغربا أن تنشغل بها كل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، مشددا على أن حق المواطن الظفيري لن يضيع، إذا ثبت بالفعل أن هناك من أوقع عليه ضررا أو أذى أدى إلى وفاته.

وأكد الهبيدة أن وزير الداخلية رجل عرف بحديثه ونزاهته، وهو ما يبعث الطمأنينة في قلب كويتي بأن الأمور تمضي في نصابها الصحيح، وأنه سيتم إعلان نتائج التحقيقات في هذه القضائية بكل شفافية وموضوعية.

أكد أن إيجاد حل فوري لمشاكل المواطنين وخدمتهم هو عمل أصيل لـ«العرائض الشكاوى»

الحجرف: لم نأت هنا لتضييع وقتنا إنما لخدمة الكويت.. وعلى المسؤولين الالتزام بالحضور

مبارك الحجرف

أعرب رئيس لجنة العرائض والشكاوى النائب مبارك الحجرف عن استيائه من عدم حضور الوزراء والمسؤولين اصحاب القرار في الوزارات والجهات الحكومية لاجتماعات اللجنة من أجل حل مشاكل المواطنين.

وأضاف الحجرف في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة انه تمت دعوة ثلاث جهات حكومية هي وزارة الدفاع وديوان المحاسبة وبلدية الكويت لحضور اجتماع اللجنة اليوم الا ان التمثيل لم يكن بمستوى اصحاب قرار كما أن وزارة الدفاع لم يحضر منها أي شخص "وهذا أمر يؤسفني ويؤسف اعضاء اللجنة".

وأوضح انه سبق ان تم التنبيه في رسالة واردة بعثت من اللجنة الى مجلس الأمة وتمت مناقشتها وتم التصويت عليها بضرورة الا يحضر في اللجنة الا وزير او وكيل او وكيل مساعد صاحب قرار.

وقال إنه "في دور الانعقاد الماضي كان هناك التزام بالحضور الا انه في اجتماع اليوم تفاجانا من التمثيل غير المناسب من قبل البلدية التي تسلم حقيبتها وزير جديد والذي يفترض منه الحضور شخصيا او من يمثله كمدير البلدية او اي مسؤول صاحب قرار.

وأكد أن ايجاد حل فوري لمشاكل المواطنين وخدمتهم هو عمل اصيل لهذه اللجنة التي تعتبر برلمانا مصغرا خصوصا انها هي اللجنة الوحيدة المنصوص عليها في الدستور ومخصص لها 8 مواد في اللائحة الداخلية ما يعني ان عدم الحضور هو رسالة سلبية تدل على عدم اكتراث الوزراء بشكاوى المواطنين.

وقال الحجرف "هذا النهج والأسلوب لا يروق لنا ومن هذا أوجه رسالة لوزير البلدية بضرورة احترام اللجنة والتقيد بما صدر من قرارات من مجلس الامة والذي تمت مصادقته من قبل مجلس الوزراء".

ولفت إلى ان ديوان المحاسبة وهو الذراع اليمنى لمجلس الأمة لم يحضر بالتمثيل المناسب ولذلك تم تأجيل الشكوى مشيرا الى أهمية الالتزام بحضور مثل هذه اللجان خصوصا لجنة العرائض والشكاوى التي تحل شكاوى المواطنين وقضاياهم.

وأشار إلى "ان عدم حضور أي شخص من وزارة الدفاع رغم وجود اصحاب الشكاوى هو امر خطير جدا ولا اقبل به ولن نسكت عليه معبرا عن امتعاضه وامتعاض اعضاء اللجنة من هذا التصرف".

وأكد ان عدم حضور الوزراء او اي قيادات من اصحاب القرار سيعرض الوزير المسؤول نفسه للمساءلة السياسية.

وقال "لم نأت هنا لتضييع وقتنا إنما لخدمة الكويت وأهلها، خصوصا ان اللجنة ليست متشددة على ضرورة حضور الوزراء لكن عليهم أن يرسلوا من يمثلهم من أصحاب القرار في الوزارة".

عقب اجتماع اللجنة لمناقشة الحساب الختامي للوزارة

«الميزانيات» تطالب «العدل» بضبط إجراءات التحصيل وتدعيم نظم الرقابة الداخلية

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية أمس

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعًا أمس لمناقشة الحساب الختامي لوزارة العدل عن السنة المالية المنتهية 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي عقب الاجتماع إن اللجنة ناقشت مصروفات وزارة العدل وفقًا لما ورد للحساب الختامي عن السنة المالية المذكورة، حيث تبين لها استمرار عدم تفصيل المصروفات الخاصة بالشؤون القضائية واقتصارها على رقم واحد بالميزانية.

وأكد أن هذا الأمر يصعب معه التحقق من مدى الالتزام بتأشيرات الميزانية والتي تعد جزءًا من قانونها، لافتًا إلى تأكيد اللجنة ضرورة بيان تلك التفاصيل حتى يتسنى لها وللجهات الرقابية التحقق من مدى الالتزام بالميزانية وقواعد تنفيذها.

وأشار إلى تأكيد اللجنة ضرورة إعادة هيكلة الوزارة بفصل الشؤون المالية والإدارية والإدارات المنفذة للمشاريع والعقود الخاصة بالشؤون القضائية عن الوزارة تحقيقًا لمبدأ الشفافية وعدم شيوع المسؤولية بينهما.

وأوضح أن اللجنة تبين لها أن الوزارة تعاني من ضعف في إجراءات تحصيل الإيرادات الخاصة بالغرامات الجزائية، وأن هناك 18 مليون دينار لم تحصل خلال الفترة من 2004 حتى 2019 بالمخالفة لقانون تحصيل الرسوم القضائية وقواعد تنفيذ الميزانية، مبينا أن نحو 7 ملايين دينار منها تخص أشخاصًا غادروا البلاد، بالإضافة للرسوم القضائية والتي تبين للجنة أن نحو 4 ملايين دينار لم تحصل خلال الـ 29 سنة الماضية.

وأشار إلى تأكيد اللجنة ضرورة ضبط إجراءات التحصيل عن طريق تدعيم نظم الرقابة الداخلية بما يكفل تحصيل تلك الإيرادات، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة للحفاظ على المال العام.

وبين أن اللجنة لاحظت وجود خلل في إجراءات التعاقد في الوزارة وفقًا لما ورد في تقارير الجهات الرقابية، حيث أورد تقرير ديوان المحاسبة أن الجهة قامت بتمديد الفترة الزمنية لإنجاز أحد المشاريع ما نتج عنه إعفاء المقاول من غرامة التأخير المستحقة والبالغة 10 آلاف دينار يوميًا.

ونوه أن جهاز المراقبين الماليين سجل أكثر من ملاحظة بهذا الشأن كعدم تطابق مدة الكفالة مع المدد المحددة بالعقد، والتأخر في سداد الدفعات لبعض العقود وعدم إرسال بعض العقود إلى الفتوى والتشريع لعدد 24 عقدًا.

وختم عبد الصمد تصريحه بالقول إن اللجنة أكدت ضرورة ضبط كل ما يتعلق بشأن العقود بما يحقق كفاءة إنجازها والمحافظة على المال العام.

عبدالصمد: تبين لنا استمرار عدم تفصيل المصروفات الخاصة بالشؤون القضائية

السبيعي لمناقشة صفقة مروحيات «كاراكال»

قدم النائب الحميدي السبيعي ونواب آخرون طلبا لمناقشة صفقة مروحيات «كاراكال» والتجاوزات والمخالفات المتعلقة بالصفقة، في جلسة اليوم.

الحميدي السبيعي